

المغرب والأندلس في عهد المرابطين؛ المجتمع، الذهنيات، والأولياء(*)

مراجعة الحسين بولقطيب

تقديم:

ما من شك في أن إنجاز قراءة في كتاب من فصيلة «المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع، الذهنيات والأولياء» ليس من الأمور التي يمكن إنجازها بسهولة. ولعل أول صعوبة انطرح أمامي وأنا أحاول أن أقدم هذا الكتاب للقارئ العربي تتمثل في كيفية التقديم والقراءة. فهل ألخص محتويات الكتاب، و«أنجو بجلدي» مما يمكن أن يثيره عليّ نوع آخر من القراءة يمكن نعتة تجاوزاً بالقراءة «التركيبة» أو «العالمية»؟ وهل بإمكانني - حتى لو أردت ركوب الخطر - إنجاز النوع الثاني دونما إجحاف في حق الكتاب وصاحبه؟

تلکم بعض الأسئلة التي عكرت عليّ صفو قراءة تنغيا إبراز الجهد المبذول في الكتاب دونما إخلال بمضمونه الثري. والحق أن مثل هذا التردد والاضطراب لا يحدث إلا أمام كتب تفرض نفسها على القارئ،

(*) القادري بوتشيش (ابراهيم): «المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع، الذهنيات والأولياء» دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1993.

وكتاب الدكتور بوتشيش من هذا الصنف.

أ - محتوى الكتاب :

إن المجال الجغرافي والحقبة الزمنية والعناصر المدروسة تظهر للقارئ المتخصص أن المؤلف اختار عن وعي إقتحام مجال بكر تتطلب إضاءته الكثير من الصبر والأناة، مع ما يصاحب ذلك من امتلاك لناحية مناهج متعددة. فاختيار دراسة المجتمع في كل من المغرب والأندلس ينبئ بوجود علاقات بين الطرفين تتعدى العلاقات السياسية التي أظن بحلول العصر الوسيط وحفدتهم في العصور اللاحقة في وصفها وإبرازها إلى حد التخمة. تلك العلاقات المغيبة - عمداً أو سهواً - هي التي حاول الكتاب إبرازها والإحاطة بها.

ومع ذلك، فإن المؤلف، إيماناً منه بتفاعل العوامل وجدليتها في إنتاج الحدث التاريخي، مهد لدراسته بجدد للحياة السياسية في المغرب والأندلس منذ بروز دور القبائل الصنهاجية على الساحة العسكرية دون إغفال لدور العاملين المذهبي والإقتصادي باعتبارهما دعاستين أساسيتين في بناء كل كيان سياسي خلال المرحلة الوسيطة. على أن جديد الباحث في تناوله لأسباب نجاح المشروع المرابطي هو تحليله لهذا المشروع في إطار وحدة الظاهرة في العالم الإسلامي. فمما ساعده على النجاح توجه أنظار العالم الإسلامي إلى القوة البدوية المتواجدة على أطرافه كالسلاجقة شرقاً والمرابطين غرباً، واعتبارها قوة منقذة من الإنقسام السياسي والخطر الصليبي.

وفي تحليله لأسباب انهيار الدولة يقدم الباحث من التحليلات السائدة حين يضع مبضعه على مكنن العلة، وهو هشاشة الأساس الإقتصادي الذي إنبت عليه الدولة. وهذا الإستنتاج لم يكن مجرد إستنتاج عرضي أو فوقي بل هو حصيلة بحث شاق ومضن قام به الباحث لتحديد نوعية الخيار الإقتصادي المتبنى. فقد خلص الباحث إلى أن دولة المرابطين اعتمدت

على «اقتصاد المغازي»⁽¹⁾، الذي يبدو قوياً في أوج الفتوحات غير أنه سرعان ما ينكمش عند استقرار الدولة بسبب ذبول روافده من غنائم وحفايا ومصادرات وعائدات التجارة القافلية.

وفي إطار جدلي دائم يقوم المؤلف بدراسة مستفيضة للحياة الاجتماعية، ويبدأ برسم صورة واضحة للعائلة باعتبارها الخلية الأولى في المجتمع، والتي يعاد داخلها إنتاج العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة بالأساس الإقتصادي، الذي سبق للمؤلف أن حدد خصائصه. ولعل النصوص المصدرة التي أوردها الباحث لرسم صورة العائلة بالمغرب والأندلس خلال القرن الخامس وبداية السادس الهجري تعد غاية في الأهمية، ولن أبالغ إذا قلت بأن بعضها استغل لأول مرة، مما يؤكد روح التنقيب والتقصي التي يتميز بها الأستاذ إبراهيم القادري بوتشيش.

فقد وضع العائلة تحت المجهر بادئاً بالخطوات الأولى لتكوينها، أي مرحلة الخطوبة، والشروط المطلوبة في العروس والعريس، مروراً بالعرس ومفاجآت ليلة الدخول وغيرها من الجوانب المهمة أو المسكوت عنها في عملية تكوين العائلة بالمغرب والأندلس. والحق أن العائلة الوسيطة كما رسم الباحث ملامحها من خلال النصوص تبدو شبيهة إلى حد التطابق بالعائلة المغربية في الوقت الراهن، مما يؤكد بطء تطور المجتمع المغربي. فعزوف بعض الشباب عن الزواج بسبب غلاء المهر وتكاليف العرس وصعوبة الحصول على مسكن مستقل من الأمور التي لا تزال سائدة في الوقت الراهن. كما أن حضور سلطة الولي في تزويج البنت رغم بلوغها سن الرشد لا يزال من الأمور البديهيّة في مجتمعنا الحالي.

(1) ما دام هذا الكتاب أصلاً جزءاً من أطروحة دكتورة الدولة، فإن الإلمام ببعض الجوانب المثارة فيه، تتطلب العودة إلى الأطروحة المرقونة أصلها بخزانة كلية الآداب بمكناس. ومن بين النقط المهمة التي لم ترد حولها في هذا الجزء سوى معلومات تخدم موضوع الكتاب يبرز مصطلح «اقتصاد المغازي» الذي نعتبره إسهاماً نظرياً نوعياً في حقل الدراسات الوسيطة بالمغرب.

وإذا كانت دونية المرأة في مجتمع قبلي يمنح سلطة القرار للرجل من الأمور غير القابلة للمراجعة، فإن المرأة لم تستسلم كلية، بل إن بعض النساء استطعن تحدي الرجل وفرض إرادتهن عليه. ويقدم المؤلف نماذج متعددة لهذا الصنف، ولعل زينب النغزاوية زوجة السلطان يوسف ابن تاشفين تعد من أشهرهن. غير أن غالبية إلتجأن إلى وسائل ملتوية للتعبير عن الرفض والاحتجاج على بعض القرارات المجحفة كالهروب من بيت الزوجية أو إقتضاض أنفسهن بأنفسهن في حالة زواج مفروض أو غير مرغوب فيه. وبالموازاة مع الزواج الشرعي عرف زواج المتعة، الذي انتشر خاصة في أوساط طبقة العلم لتجنب الزنا، كما شاعت ظاهرة التسري بالإماء في أوساط الطبقة المترفة، ولم تعد أيضاً بعض حالات الزواج غير الشرعي.

وليس غريباً داخل مجتمع يعتمد على اقتصاد المغازي أن يفضل المولود الذكر على الأنثى. فالإبن اعتبر كسباً للعائلة، بينما غدت الأنثى عبئاً عليها. وهذا ما يفسر إتجاه بعض الأزواج إلى العلماء إلتماساً لدعواتهم كي يزرعوا أولاداً ذكوراً. واتسمت العلاقات الزوجية تارة بالإنسجام والتوافق وتارة أخرى بالتنافر والصراع المؤديين إلى الطلاق. ويبدو أن الرجل يتحمل في أغلب الحالات، ما يصيب الحياة العائلية من توتر واضطراب، غير أن المجتمع لم يعد في الوقت نفسه نساء فرضن أنفسهن على الرجال إلى حد التطاول عليهم بالضرب. ومهما كان فإن المشاكل الإقتصادية وفارق السن بين الزوجين والخيانة والبرود الجنسيين ناهيك عن غياب الزوج لمدة طويلة، اعتبرت من أهم الأسباب المؤدية إلى الطلاق.

على أن المرأة كانت «كبش الفداء» لمجتمع تخترقه تناقضات اقتصادية وسياسية ودينية. فبالرجوع إلى كتب الحسبة تبين أن موقف الفقهاء من المرأة اتسم بالقساوة والاحتقار إذ «الجهل والخطأ فيهن أكثر» وأن «طاعة النساء مما يفسد الدين والدنيا» ونفس النظرة يتقاسمها العامة والمتصوفة، فقد

اعتبروا المرأة غير قادرة على تحمل المسؤولية، واسمها مرادف للغدر، وهي بذلك لا تصلح إلا للقهر، ولم يتبه أصحاب هذه الأحكام إلى الأدوار الاقتصادية البارزة التي لعبتها المرأة في الحواضر والبادي على حد سواء. وخلاصة القول، فإن وضعية المرأة اختلفت باختلاف وضعيتها الطبقية، فقد انفردت المرأة في العائلات الوجيعة بمكانة رفيعة، واعتبرت نداءً للرجل إن لم تفقه أحياناً، وحسبنا دليلاً على وزن المرأة في المجتمع مشاركة بعض النساء في إحدى معارك المرابطين ضد مسيحيي الأندلس، هذا دون أن ننسى مشاركتها في الميدان السياسي والثقافي.

ولم يفت الباحث وهو بصدد الحديث عن قضايا العائلة بالمغرب والأندلس على عهد المرابطين أن يتعرض إلى تربية الطفل باعتبارها حجر الزاوية في تكوين رجل الغد وتحديد مميزاته الفكرية والأخلاقية. وقد لاحظ أن هذه التربية اختلفت باختلاف المستوى الاقتصادي للعائلات، إلا أن القاسم المشترك بين كل العائلات هو طغيان دور الأب مقارنة بدور الأم في تربية الطفل. ولعل أهم فرق يمكن تسجيله بين طبقتي العامة والخاصة في علاقتهما بتربية وتأديب الأبناء هو إهتمام الآباء المنتمين إلى طبقة الخاصة بالمشاكل التربوية، التي تعترض أبناءهم حتى أن كثيراً منهم وصل إلى مراتب عالية في سلك وظائف الدولة. وعلى العكس من ذلك فإن الآباء المنحدرين من طبقة العامة لم يهتموا كثيراً بتأديب أبنائهم وحثهم على الدراسة والتحصيل. وقد عزا الباحث هذا الإهمال إلى الظروف الاقتصادية التي حتمت على هؤلاء الآباء الدفع بأبنائهم إلى تعلم أي حرفة للتكسب بها، وإعانتهم لسد نفقات الأسرة.

والإستثناءات القليلة التي تم تسجيلها لم تنتج إلا عن تحدي الأطفال لرغبات ذويهم، أو تكفل أحد الأعمام أو الأخوال أو أي فاعل خير آخر بأداء نفقات الدراسة. أما الطرق التربوية السائدة داخل الأسرة فقد وصفها الباحث بالعنف والقمع بسبب السلطة المطلقة للأب. إلا أن هذا التعامل التربوي لم يبرز بحدة داخل الأوساط الأرستقراطية والعلمية

التي فضلت اللجوء إلى ترغيب أبنائها في الدراسة والتحصيل عن طريق المكافأة والتشجيع. وإلى جانب دور العائلة في تربية الطفل برز دور المؤدب في الكتاب أو المدرس في المسجد كمصدر ثان من مصادر تربية وتوجيه سلوكه وتكوين شخصيته. وإذا كان التدريس يتم في الغالب داخل المسجد، فإن بعض الآباء الموسرين فضلوا استئجار معلمين لأبنائهم تعد تعليمهم وتربيتهم داخل منازلهم.

وفي دراسته للعادات الاجتماعية في العصر المرابطي ربط الباحث بين البنى الاجتماعية والثقافية السائدة وبين الأساس الاقتصادي للدولة. وفي هذا الصدد لاحظ أن المرابطين روجوا للفكر المسائر للخيار الاقتصادي المتبني وهو خيار يلجم كل إختلاف في الرأي ويناصر الثقافة النصية التسليمية على حساب التيار العقلاني مما أثر سلباً على ذهنية مختلف الشرائح الاجتماعية. ومن بين العادات التي تمت دراستها آداب المائدة ونوع الأطعمة. فمن خلال عمليات الحفر المصدرية التي أنجزها الباحث يظهر أن معرفة نوعية الأطعمة المستهلكة تعد خير مؤشر على طبيعة المجتمع والفوارق الموجودة بين فئاته. فهي تكشف أن الفئات المحظوظة تناولت أطعمة على درجة كبيرة من التنوع والدسامة «كالدجاجة العباسية والجعفرية والكافورية، فضلاً عن الأمخاخ والشواء الذي يلبث بالسمن ويملح ويقطع بالسكين»، وفي الوقت الذي اضطرت فيه بعض عناصر الفئة الفقيرة - تحت ضغط الحاجة - إلى تناول لحم الكلاب والجرذون والسلاحف البرية.

نفس التمايز يبدو في علاقة الإنسان المغربي خلال المرحلة المدروسة بالزي. فاللباس كالطعام تماماً يعمل على إبراز تباين الإمتيازات الاجتماعية والمهنية. وما دام أن المرابطين إشتهروا بالتلثم إلى درجة أن صفة «الملتمين» طغت في كثير من الأحيان على لفظ «المرابطين». فإن الباحث عمل على إستقصاء جذور هذه الظاهرة. ولم يفته أن يعدد مختلف الألبسة المعروفة آنئذ مسجلاً نوعاً من الإختلاف بين البوادي والحواضر وبين المغرب والأندلس.

نفس الجدية في الاستقصاء والتنقيب سيلاحظها القارىء، ولا شك، في النقطة المتعلقة بالاحتفالات والمواسم حيث عمل الباحث على تحليل أصول ومضامين كثير من الاحتفالات سواء منها الشعبية أو الرسمية، بادئاً بالاحتفالات ذات الصبغة الدينية كاحتفال يوم الجمعة، ليلة القدر، عيد الفطر، يوم عاشوراء، المولد النبوي، وعيد الأضحى فضلاً عن الاحتفالات الموسمية للفلاحين والحرفيين. ولم يكتف المغاربة والأندلسيون بهذه الاحتفالات، بل إن البعض منهم شارك المسيحيين في أعيادهم كعيد يناير، وعيد النيروز، وعيد العنصرة، وعيد ليلة العجوز.

ولم يعدم أهل المغرب والأندلس وسائل التسلية والترفيه. فقد إستغلوا البحيرات والمنتزهات والإستحمام في شواطئ البحر، ناهيك عن مجموعة من الألعاب كالشطرنج والنرد والقرق. وعلى الرغم من سطوة «العقل الديني» خلال المرحلة المذكورة، فإن المجتمع بكل من المغرب والأندلس عرف مجموعة من العادات «الشاذة» كمعاقرة الخمرة وعشق الغلمان، فضلاً عن إنتشار مجالس اللهو الغناء خاصة بالأندلس. وقد ربط الباحث إنتشار هذه الظواهر بالتفسخ الأخلاقي الذي صاحب مرحلة هرم الدولة.

ومن جانب آخر قام المؤلف بتسليط الضوء على السياسة الصحية للدولة مع إبراز أهم الأمراض المنتشرة في أوساط السكان وطرق علاجها. وكان طبعياً أن يقوده البحث في الأوبئة والأمراض إلى إشكالية الموت وما يرافقها من تقاليد جنائزية. ومما خلص إليه أن الفوارق الطبقيّة كانت حاضرة بحدّة في التقاليد الجنائزية، ففي الوقت الذي إكتفت فيه الفئات الدنيا بدفن موتاهما في المقابر العمومية، فضلت بعض البيوتات الوجيهة بناء روضات خاصة لدفن موتاهما.

من الطبيعي أن تنتشر في مثل هذه المجتمعات المتميزة بالتناحرات الطبقيّة الحادة أفكار مناهضة للعقل العلمي والحس النقدي. وهذه الأفكار والتمثلات هي التي عمل الأستاذ بوتشيش على إخراجها إلى السطح، فقد

بين على أن العقلية سواء بالمغرب أو الأندلس جنحت نحو الإيمان بالمعتقدات الغيبية من سحر وكهانة وتنجيم، معزراً إستنتاجاته بمجموعة من الأدلة التاريخية التي تبين بجلاء سذاجة عقلية العامة وإيمانها بأساطير وخوارق يعود بعضها إلى عهود غارقة في القدم. ويبدو أن ابن تومرت مهدي الموحدين قد إستغل هذه السذاجة في صراعه الإيديولوجي والسياسي لتمرير مخططاته وإنجاح دعوته.

وفي مقاربتة لظاهرة الولاية والتصوف ربط بين الوضع الإقتصادي والإجتماعي للعدوتين أواخر العهد المرابطي وبين تنامي حد الولاية والتصوف، مصححاً في الوقت نفسه مختلف التخريجات التي توصل إليها الباحثون الأجانب حول إنتشار الفكر الصوفي بالمغرب خلال العصر الوسيط. ففي نظره لا يمكن فهم هذا الإنتشار بمعزل عن ضبط خصوصيات إقتصاد المغازي المتميز بإرتباطه بالدولة أكثر من إرتباطه بالقاعدة البشرية. وما دام أن هذا الإقتصاد يعتمد أساساً على الموارد الحربية والضرائب الشرعية وغير الشرعية فضلاً عن مداخيل تجارة السودان، فإن أي إهتزاز يصيب أحد هذه المصادر تكون له بالضرورة إنعكاسات سلبية على خزينة الدولة، وبالتالي على الإستقرار السياسي والإجتماعي.

وهكذا، فإنه «من الصعب إدراك ظهور المتصوفة والأولياء على الساحة الإجتماعية دون الوقوف على التناقضات التي طبعت المجتمع، إذ لم يكن منطقياً أن يعرف التصوف إنتشاراً دون أن يكون له طرح إجتماعي يلامس عواطف الفئات المتضررة». من هذا المنظور يتضح أن تنامي ظاهرة الولاية أواخر عهد المرابطين، كان رداً سياسياً واجتماعياً على مشروع الدولة المنهار. فالأولياء والمتصوفة شكلوا معارضة تبنت أساليب تراوحت بين النقد المعتمد على الرمز والتمويه تارة، والمناهضة الصريحة القائمة على العنف والثورة تارة أخرى.

ومن الجوانب اللافتة للانتباه في خريطة الولاية والتصوف بالمغرب خلال المرحلة المدروسة إلتناء أغلب الأولياء والمتصوفة إلى الشرائح

الدنيا للمجتمع، وهو ما يعزز إستنتاج الباحث بخصوص المعاناة التي عاشتها هذه الشرائح في ظل اقتصاد مغلق لا يمنح حظوظاً للأفراد لتحسين أوضاعهم الإجتماعية. فبالعودة إلى الجدول الذي خطه الباحث يلاحظ أن جل الأولياء ينحدرون من أوساط مهمشة إجتماعياً كالرعاة والمغنين في الأعراس وقطاع الطرق، أهل الدعارة واللصوص والبطالين، وقليل منهم من تقلد وظائف في الدولة أو كان ذا باع في الفكر والثقافة.

وإذا كان المتصوفة يرون أن مشروع المجتمع الذي يقترحونه يعد خير بديل للمجتمع المرابطي المتسم بالظلم السياسي والقهر الإجتماعي، فإن الباحث فكك هذا المشروع وسجل حوله مجموعة من الملاحظات نوجزها في الآتي:

- إن البديل الذي طرحه التيار الصوفي لم يرق إلى مستوى طرح شمولي وجذري للآزمة، بل طرح حلولاً إنفرادية ومؤقتة.

- تميز هذا البديل بروحه الإنهزامية، وهو يمجد الفقر ويقهر النفس ويحقق الرغبات بالتمنيات ويستسيغ الموت.

- إعتد هذا التيار في مناهضته للجور والظلم على الدعاء والترعة الإتكالية، وإرجاع الأمر إلى الله، وهي مناهضة لا تقوم على العقل ولا على الثورة لتغيير الواقع.

وعلى الرغم من مثالية المشروع الصوفي، فإن السلطة المرابطية بإيعاز من فقهاءها وعت خطورة المتصوفة فتصدت لهم عن طريق الإحتواء تارة. والمراقبة التي وصلت أحياناً إلى الإعتقال والسجن تارة ثانية. ويقدم المؤلف ثورة ابن قسي بالأندلس كنموذج لثورات المتصوفة التي لم تعتمد على الكرامة الصوفية لتبليغ خطابها قدر إعتمادها على أسلوب الثورة والعنف. وقد ساهمت هذه الثورة في إضعاف الوجود المرابطي بالأندلس، واستمرت طيلة فترة إحتضار الدولة المرابطية. ولم يتم إخمادها إلا في العصر الموحد.

وفي آخر الكتاب يقدم المؤلف على شكل ملاحق مجموعة من النصوص الفريدة المستقاة من مصادر غميسة تساهم في تعزيز آرائه واستنتاجاته.

ب - قراءة في المنهج:

إن مناقشة إشكاليات من فصيلة التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية والعادات والتقاليد المؤسسة للعقلية الفردية والجماعية، ناهيك عن ظاهرة التصوف بكل حمولاتها الواقعية والرمزية تستلزم من الباحث الإلمام بقواعد مناهج متعددة. فكيف تتأزر هذه المناهج داخل عمل ينتمي إلى حقل التاريخ؟

قبل التفصيل في هذه الجوانب لا بد من توضيح بعض النقاط الأساسية والتي ستساهم، ولا شك في إبراز القيمة العلمية للكتاب وريادته في إقتحام مواضيع كانت تصنف، عادة، ضمن المهمل والمسكوت عنه، وأخرى ظلت مغيبة بدعوى قلة المادة التاريخية.

I - موقع الكتاب داخل حركة التأليف التاريخي بالمغرب:

لمعرفة موقع كتاب «المغرب والأندلس في عصر المرابطين» داخل حركة التأليف التاريخي بالمغرب لا بد من استعراض - ولو بإيجاز - طبيعة وخصائص الكتابة السائدة. فأن يحقق مؤلف ما سبقاً منهجياً وموضوعاتياً، لا بد له من تجاوز السائد والمألوف، سواء من حيث طبيعة المواضيع، أو من حيث المناهج الموظفة لمقاربة تلك المواضيع. فما هي إذن خصائص الكتابة التاريخية بالمغرب؟ ثم ما هي المقاييس التي اعتمدناها للقول بأن كتاب الأستاذ بوتشيش تجاوز السائد والمألوف؟

ما من شك في أن القيام بتصنيف المؤلفات التاريخية حول المغرب الموقعة بأقلام مغربية حسب التيمات ستساعدنا على إبراز طبيعة التوجهات المهيمنة على الكتابة التاريخية بالمغرب وعلى العموم، فإن رصد أهم هذه التوجهات يمكن أن يتم - من وجهة نظرنا - على الشكل التالي:

1 - التوجه الذي يعنى بالحدث السياسي، ومواضيعه قد تنحصر بين اليوم والقرن وربما تجاوزت القرن لتشمل عدة قرون. يعتقد أصحاب هذا التوجه أن المواضيع السياسية لا تزال صالحة للبحث والدراسة، إذ أنها لم تستنفذ بعد كل شحناتها المعرفية والدلالية، والمؤرخ في نظر هؤلاء لا يمكنه الانتقال لدراسة مواضيع غير سياسية إلا بعد أن يكون على دراية تامة بالخلفية السياسية لتلك المواضيع. إذ كثيراً ما نجد خلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية قرارات سياسية. أضف إلى ذلك أن الوصول إلى قراءة شمولية وتركيبية لتاريخ المغرب لن تتأتى إلا بعد الإنتهاء من نسج آخر خيوط بساط التاريخ السياسي. فمعرفة التطورات السياسية بالمغرب، منذ الفتح العربي على الأقل، ستجعل الدارس يضع يده على السريع والظرفي والبطيء.

ونحن وإن كنا لا نروم إصدار أحكام قيمة على هذا التوجه أو ذاك، فإن ما تجب الإشارة إليه هو أن بعض الكتابات - وتحت هاجس التدقيق والضبط - تسقط، بوعي أو بدون وعي، في حبال السرد الممل للأحداث، حتى لتبدو معه أقرب إلى الاسطوغرافيا التقليدية. من هنا، فإن الإستمرار في إيلاء الأهمية لمواضيع التاريخ السياسي لا يعني غير الإفتتان «بانجازات» ممثلي السلطات المتعاقبة على المغرب، مع ما يعنيه ذلك من إغفال لتاريخ العامة، التي شكلت خزاناً لا ينضب من السواعد التي إعتد عليها الحاكمون لتنفيذ كل قراراتهم حتى الجائرة منها!

2 - التوجه الذي يولي الأهمية للمبحنة (المونوغرافيا). ويرى أصحابه أن كتابة تاريخ وطني شمولي لن تتأتى إلا بكتابة تاريخ كل إقليم أو منطقة على حدة. فكتابة تاريخ منطقة محددة جغرافياً ومحصورة داخل إطار زمني محدد، تؤدي إلى إبراز الخصوصيات المحلية، التي غالباً ما تضع داخل ما هو عام ومشارك بين كل أقاليم الوطن الواحد. ومن الإنصاف القول، إن بعض الذين تبناوا هذا التوجه أنجزوا أبحاثاً رائدة إستطاعوا إنطلاقاً من نتائجها تفنيد بعض التخريجات التي كانت تعد بمثابة مسلمات في تاريخ المغرب.

ومن هؤلاء نخص بالذكر الأستاذ أحمد التوفيق الذي عمله «إينولتان في القرن التاسع» زمن ظهوره إيذاناً بميلاد مدرسة مغربية للتاريخ الاجتماعي. غير أنه من المؤسف حقاً أن نجد العديد من الأبحاث المنتسبة إلى ميدان المونوغرافيات قد سقط أصحابها في النزعة الإقليمية، المتسمة بالغلو وتمجيد التاريخ المحلي. والأمر لا يدعو إلى الغرابة، خصوصاً إذا علمنا بأن أصحاب هذه البحوث ينتمون إلى المناطق التي اختاروا التاريخ لها.

3 - التوجه الذي اختار إحياء التاريخين الثقافي والديني للمغرب. وهذا التوجه لا زال يخطو خطواته الأولى في درب الفريدة والتميز. ولعل العائق الأكبر الذي يقف حجر عثرة أمام تحقيق تراكم يرفعه إلى مستوى بقية التوجهات يتمثل في إقتسامه لحقل الإشتغال مع تخصصات أخرى من فلسفة وشريعة وسيمائيات. فالمناهج التي توظفها هذه التخصصات كثيراً ما تدفع بالدراسات التاريخية نحو الظل، خاصة وأن أغلب ما هو منجز في حقل التاريخ الديني والثقافي من وجهة نظر تاريخية يطغى عليه الطابع الوصفي. على أن مستقبل هذا التوجه لن يكتب له ربح رهان المنافسة دون المزاوجة بين تقنيات المؤرخ وتقنيات السيميائي ويُعَدّ نظر المتفلسف.

4 - التوجه الذي يعني بالتاريخين الإقتصادي والاجتماعي. ويعلل أصحابه أولوية إختيارهم بأهمية القطاعين وقلة الدراسات حولهما، كما يرون أن التاريخ لأي بلد أو منطقة لن يستقيم في غياب دراسات تكشف عن البنيات الإقتصادية وكذا الإجتماعية السائدة. فالظروف الإقتصادية تكون، دوماً، حاضرة بحدة في تشكيل المشهد السياسي والثقافي لأي مجتمع. فكثير من الإهتزازات السياسية والإضطرابات الدينية والفكرية التي تصيب بعض المجتمعات تكون العوامل الاقتصادية ورديفتها الإجتماعية من ورائها، حتى وإن حاول بعض المؤلفين أن ينزعوا عنها صبغتها الاقتصادية - الإجتماعية بتفسيرها تفسيراً غيبياً أو مثالياً.

هذه إذن هي التوجهات الكبرى التي تدرج داخلها الكتابة التاريخية بالمغرب، فأَي توجه يمكن أن ندرج ضمنه الكتاب الذي نحن بصدد قراءته؟

يمكن القول بأن كتاب «المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع، الذهنيات والأولياء» يدخل في جزء منه في إطار التوجه الأخير. فصاحبه يحلل الظواهر الاجتماعية والسياسية في علاقتها بالبنى الإقتصادية التي أفرزتها. ولعل ميزة الكتاب هي تقديمه للقارى صورة واضحة للمجتمعين المغربي والأندلسي وهما يمارسان حياتهما اليومية بعيداً عن كل «مسحوق» أو «جراحة تجميلية». ذلك أن كل الشرائح الاجتماعية طغت على سطح الأحداث بهمومها وإنشغالاتها وعاداتها ومستوى عيشها بل وحتى حياتها الخاصة الأكثر حميمة.

غير أن أكبر ميزة للكتاب تكمن في اقتحام صاحبه لميدان لا يزال بكرةً، ونعني به ميدان «العقليات» أو «تاريخ العقليات». وحسب علمنا، فإن مبادرته تعد الأولى من نوعها في المغرب على الأقل. صحيح أن هناك بعض الظواهر المنتمية إلى ميدان العقليات سبق وأن درست من طرف مؤلفين آخرين كالسحر والإحتفالات ووضعية المرأة وقضايا التربية والتعليم، إلا أن تفرد المؤلف سيبدو أكثر وضوحاً حينما نعلم أن هؤلاء الدارسين لا يتمون إلى حقل التاريخ. فبعضهم ينتمي إلى حقل علم الاجتماع. بينما ينتمي البعض الثاني إلى حقل السيكولوجيا، في الوقت الذي ينتمي فيه البعض الثالث إلى ميدان علم الإناسة.

وعلى الرغم مما بين هذه العلوم وعلم التاريخ من علاقات وطيدة، فإن ميزة المنهج التاريخي مقارنة بهذه المناهج تكمن في إغفال هذه الأخيرة لعامل الزمن، أو ما يعرف عند ابن خلدون «بتبدل الأحوال». فالمؤلف درس الظواهر العقلية في مسارها التاريخي وضمن سياقها البطيء، مما أهله لرصد الثابت والمتحول في الممارسة العقلية للإنسان المغربي خلال القرن الخامس الهجري.

إن نوعية المواضيع التي تطرق إليها المؤلف في كتابه هذا، مستوحاة من برنامج مدرسة «الحوليات» الفرنسية. ولا يخفى أن هذه المدرسة ظهرت إلى الوجود كرد فعل على الكتابة التاريخية التقليدية المهتمة بالسرد السياسي

على حساب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد طالب المؤسسان لوسيان فيفر (L. Fèvre) ومارك بلوك (M. Bloch) المؤرخين بتوسيع مفهوم الوثيقة وعدم الإقتصار على المكتوبة وحدها. فالوثيقة في التصور الحولي يجب أن تشمل كل ما يهم النشاط الانساني كالرواية الشفوية والأسورة والعقود والمسكوكات، وأشكال المشهد الطبيعي والإشارات وغيرها. ومن جانب آخر على المؤرخ أن يخرج من الإنزواء بالانفتاح على بقية العلوم الإنسانية وبخاصة الجغرافيا والديموغرافيا والإقتصاد والإحصاء والإناسة.

ورغم الحصار الذي عانى منه كل من لوسيان فيفر ومارك بلوك على يد أقطاب التاريخ التقليدي الذين كانوا لا يزالون متحكمين في أهم المنابر الجامعية، فإن عملهما الدؤوب ومناقشتهما ذات الصدى الصاحب كان لهما الأثر البين في إقبال عدد من المؤرخين الشباب على تبني برنامجهما. ومما ساهم أكثر في التعريف بالبرنامج الجديد تأسيسهما لمجلة «حوليات التاريخ الإقتصادي والإجتماعي» التي عنت بنشر كل ما هو جديد في ميدان التاريخ.

وستعرف المدرسة إضافات جديدة عن طريق أعمال المؤرخ الفذ فرنان بروديل (F. Braudel)، الذي يرجع إليه الفضل في صياغة مفاهيم أساسية غدت لصيقة بالمدرسة كالمدة الطويلة (Langue durée) وتقسيمه للزمن التاريخي إلى ثلاث أزمنة رئيسة هي: الزمن الجغرافي، الزمن الاجتماعي والزمن الفردي.

ومهما كان، فإن الهدف من وراء إيراد هذه المعلومات البسيطة حول مدرسة «الحوليات» هو التذكير بأن أي توجه جديد لا بد وأن يلقى مقاومة شرسة من طرف القديم. وإذا كان هذا حال أوروبا، حيث يتم الإعتراف بالصراع والإحتكام في حله إلى آراء الأنتلجنسيا وجمهور المثقفين، فإن الأمر في البلدان العربية يتم على غير هذا السبيل، فكثيراً ما ظلت أصوات المطالبين بالتجديد وتجاوز العتاقة مجرد صيحات في وسط مصاب بالصمم فتصفية الحساب تتم هنا مع الجديد لا مع القديم!

إن الباحث القادري بوتشيش عندما اختار أن يقتحم ميدان العقلية، كان يعلم ولا شك أن هذا الاختيار قد لا يحظى بالترحاب اللائق من طرف الأوساط التقليدية، إلا أنه في نفس الوقت كان على علم بأن كل جديد لا بد له من وقت قد يطول أو يقصر ليتم «الاعتراف» به، ويحظى بـ «المشروعية». فتاريخ الذهنيات بفرنسا نفسها ظل مهمشاً لفترة ليست بالقصيرة. صحيح أن لوسيان فيفر ومارك بلوك حاولا التعريف به ووضع بعض لبناته، غير أن مجهوداتهما لم تكلل بالنجاح لأن التاريخ الإقتصادي والإجتماعي كان لا يزال في أوج تألقه. كما أن التاريخ الذهني لم يحظ حتى تلك الفترة بتعريف دقيق. ومما ساهم في تهميشه عدم اعتراف المؤرخين المحترفين بالقضايا التي يناقشها، لأنهم كانوا يرون أنها تدخل ضمن اختصاص حقول أخرى. غير أن الوضع سيتغير عند بداية السبعينات، حيث سيحظى هذا التاريخ باعتراف المؤرخين المتخصصين. وستظهر إلى الوجود مؤلفات تعالج مواضيع ظلت بعيدة، حتى تلك الفترة، عن إهتمام المؤرخين من صنف: موقف الإنسان الأوروبي إزاء الموت، ظاهرة الخوف، العائلية والعلاقات العائلية، الطفل والعائلة، الحياة الجنسية، تاريخ الحياة الخاصة، تاريخ الممارسة السحرية، تاريخ الأزياء، المجاعات والأوبئة، الاحتفالات، وغيرها من المواضيع الأخرى.

II - المناهج الموظفة في تحليل القضايا المثارة:

إذا كنا قد وصفنا كتاب «المغرب والأندلس في عصر المرابطين» بالريادة في طبيعة المواضيع المثارة، فإن نفس الوصف ينطبق على الأدوات المستخدمة لتفكيك تلك المواضيع، وإعادة جمعها من أجل الخروج باقتراحات وخلاصات تركيبية. وعلى الرغم من أن الكتاب يدخل ضمن تخصص التاريخ، فإن صاحبه لم يكتف بالاعتماد على المنهج التاريخي المتسم بتدقيق الروايات ومقارنتها لعزل الزائف منها والمؤدج، بل تعدى ذلك إلى الاستفادة من مناهج أخرى هي:

1 - المنهج المادي التاريخي :

يبدو استخدام المؤلف لأدوات ومفاهيم هذا المنهج منذ بداية الكتاب. ففي الفصل التمهيدي المعنون بـ «لمحة تاريخية عن دولة المرابطين من التشكل إلى الانهيار» يربط الباحث قيام الدولة بالعاملين الجغرافي والاقتصادي، وهو توجه يعاكس ما تواترت عليه كثير من الدراسات الحديثة ذات الصلة بالتاريخ المرابطي، والتي تذهب إلى تفسير قيام الدولة بالعامل المذهبي والرغبة في الجهاد ونشر الإسلام. فمن وجهة نظره، يبدو أن العامل الاقتصادي كان حاضراً بحدّة في عمليتي القيام والانهيار، إذ إن أهمية الوطن الصنهاجي من الناحية الاستراتيجية هي التي دفعت قبائل صنهاجة إلى التفكير في إنجاز وحدة سياسية ترفعها إلى مصاف القوات الكبرى إبان تلك المرحلة. ذلك أن أغلب المسالك التجارية المتوجهة نحو السودان الغربي موطن البتر والعبيد كانت تمر بالأراضي الصنهاجية، فلماذا، والحال هذه، لا يتم التفكير في استكمال السيطرة على بقية المسالك المتوجهة نحو الشمال والشرق؟

على أن الاستناد على المنهج المادي التاريخي يبدو واضحاً في محاولة المؤلف تحديد طبيعة التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية لدولة المرابطين، وهي التشكيلة التي أفلح في تحديد سماتها ناعياً إياها بالتشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية المنبثقة عن «إقتصاد المغازي». كما تمكن من وضع الأصبع على مكانم الضعف في بنية هذا الإقتصاد الذي اعتمد بالأساس على مصادر تمويلية ظرفية كالغنائم والصفايا والمصادرات والخراج بالإضافة إلى عائدات التجارة البعيدة المدى. فمصادر المال في «إقتصاد الغزو» لها ارتباط وثيق بالحرب والتوسع. إذ كلما توسعت الدولة، كلما كثرت موارد المال، وما دام أن دولة المرابطين قد توقفت عن التوسع في الفترة التي تلت حكم يوسف بن تاشفين، فإن إقتصاد المغازي عرف ركوداً قاتلاً ساهمت في تكريسه ثورة المصامدة بزعامة محمد بن تومرت.

ولم تغب المقاربة الجدلية في تحليله للظواهر العقلية المدروسة، وكذا في تفكيكه لوضعية الشرائح الاجتماعية. ذلك أنه ربط بين الأطعمة والملبس والسكن، وبين المستوى الإقتصادي للعائلات. وعندما تعلق الأمر بدراسة هذه الجوانب في البادية المغربية ارتقى بالتحليل إلى المستوى الحضاري دون إغفال الخصوصيات المحلية. ونفس المنهج يبدو بجلاء في تشريح وضعية المرأة سواء في البوادي أو الحواضر، فوضعية المرأة لا يمكن عزلها عن منحدرها الطبقي ووضعها المادي عموماً.

2 - المنهج الأنثروبولوجي:

من الطبيعي أن يفرض المنهج الأنثروبولوجي نفسه على دارس المجتمع المغربي خلال القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، فالعادات والتقاليد باعتبارها أنساقاً منتجة لمجموعة من العقليات، لا بد وأن تدفع الدارس إلى الاستئناس ببعض المفاهيم ذات الأصل الأنثروبولوجي. والمتصفح لكتاب «المغرب والأندلس في عصر المرابطين». سيصطدم بالعديد من القضايا ذات الأصل الأنثروبولوجي. فقد ناقش المؤلف مسألة تفضيل الذكر على الأنثى، والتجاء العائلات إلى طلب دعوات الأولياء لترزق بمولود ذكر عوض الأنثى. وتوصل إلى أن الذكور في مجتمع فلاحى يعتبرون سواعد للعمل، في الوقت الذي اعتبرت فيه الإناث أفواهاً للإطعام ومجلبة للذل والعار. نفس الموقف ينسحب على وضعية المرأة وموقف الرجل منها، فالمرأة موصوفة دوماً «بالغبابة» و«الجهل» و«خفة العقل»، وهي أشبه ما تكون بالطفل الذي لا يستقيم إلا تحت توجيه وصي، كما أن طاعة النساء مما «يفسد الدين والدنيا».

وإذا كانت هذه الوضعية تسري على المجتمعين المغربي والأندلسي، فإن قبائل صنهاجة المؤسسة لدولة المرابطين عاشت وضعاً «شاذاً» تمثل في تمتع المرأة بحرية واسعة. الشيء الذي دفع المؤلف إلى التساؤل عن أهلها. وفي هذا العدد طرح إفتراضين يرتبط أولهما بمدى العلاقة التي يمكن أن تكون بين المجتمع الصنهاجي والمجتمع الأموسي، بينما يرتبط الثاني

باحتمال تأثير الموروث البربري القديم على هذه القبائل.

لم يكتف المؤلف بهذين السؤالين، بل سار أبعد حين ناقش هذه الحرية بارتباط مع النظام القبلي، الشيء الذي جعله يصطدم بالمقاربة الإنقسامية التي تذهب إلى أن المجتمعات القبلية تعيش مساواة فعلية بسبب غياب أدنى تقسيم للعمل ذي طبيعة طبقية. أما بخصوص الأندلس حيث تمتعت نساء طبقة الخاصة بحرية واسعة عزاها بعض الباحثين إلى تأثير الحضارة الغربية، فإن الباحث منذ هذا الرأي بالعودة إلى التاريخ الأوروبي خلال المرحلة المدروسة، حيث سجل أن الغرب المسيحي لم تتمتع فيه المرأة بتلك الحرية المزعومة، بدليل أن أوراكا ابنة الملك فردنان وقف أبوها ضد رغبتها في إختيار زوجها. وإذا كان هذا هو حال المرأة في الأوساط الأكثر رقياء فكيف سيكون عليه الحال بالنسبة لمثيلاتها في الأوساط الشعبية؟

أما القول بأن المساواة بين الجنسين هي حصيلة التأثير القبلي وهو ما تذهب إليه المدرسة الإنقسامية أو التجزئية فهو قول فيه كثير من المغالاة، فضلاً عن كونه يعزل الظاهرة عن بنائها التحتي. فعن طريق جمع شتات النصوص التاريخية المتممة للمرحلة المدروسة تمكن الباحث من توجيه إنتقادات لاذعة للتصور الانقسامي، مبيناً عدم صلاحيته لدراسة الواقع القبلي بالمغرب، الذي يتميز بالخصوبة والشعب، ذلك أن القبائل المغربية في العصر الوسيط لم تعرف مساواة فعلية، فالتراتبية داخلها كانت واضحة بدءاً من قمة الهرم الذي يتربع فيه شيوخها، وانتهاءً بقاعدته التي يقبع فيها العبيد. وإذا كان هناك من سبب تفسيري لظاهرة تمتع بعض النساء بالحرية الواسعة، فإن المؤلف ينصح بالبحث عنه في طبيعة النفوذ الإقتصادي لعائلاتهم، أما ما عداه، فلا يدخل سوى في باب التصورات النظرية المعزولة عن الواقع.

يبدو الإلمام بآليات المنهج الأنثروبولوجي حاضراً، أيضاً، في مناقشة

الباحث لظاهرة تلثم المرابطين. فقد استند على المعطيات التاريخية لتصحيح بعض التخريجات ذات الطبيعة الأنثروبولوجية التي حاولت تفسير تلك الظاهرة. فبواسطة الرصد الدقيق لظهور وتطور الحركة المرابطية، لاحظ المؤلف أن ظاهرة ارتداء اللثام لم تكن قدراً لصيقاً بالصنهاجيين، وإنما ظهرت عند بداية الحركة، واستمرار التلثم بعد تأسيس الدولة كان الغرض منه رغبة المرابطين في التميز عن رعاياهم.

3 - المنهج السيميائي:

إن إختيار الباحث إقتحام حقل التصوف بكل من المغرب والأندلس خلال القرن الخامس وبداية السادس الهجري فرض عليه الإستعانة بالمنهج السيميائي. واللجوء إلى هذا المنهج مؤشر على أن صاحب الكتاب أراد تجاوز السائد والمألوف لدى المؤرخين في علاقتهم بالتصوف والفكر الكرامي. ذلك أن هذا الفكر هو ابن شرعي للواقع التاريخي، حتى وإن بدا في كثير من جوانبه مفارقاً له. فالكرامة حادثة تاريخية تعمل مضموناً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فضلاً عن مضمونها الديني المعروف. من ثم، فإن الإكتفاء بإبراز بعدها الديني لن يضيف شيئاً يذكر لما هو معروف ومألوف. إن تعامل المؤلف مع الفكر الكرامي ينطلق من كون هذا الفكر تعبيراً ملتوياً عن واقع مرفوض من طرف متجيه.

ولتحليل مضامين هذا الفكر «المخاتل» بامتياز لا بد من الاستعانة بمنهج قادر على النفاذ إلى عمقه بعد تنقيته من القشور والشوائب الأسطورية واللاعقلانية العالقة به. والمنهج السيميائي أقدر المناهج على إنجاز هذه المهمة بحكم أنه لا يكتفي بقراءة الظاهر، بل يلجأ إلى تفكيك الإستعارات وتحليل الرموز والبحث عن معانيها بالعودة إلى مظانها ومرجعياتها في التراث العربي الإسلامي. ولعل ما تمتاز به المقاربة السيميائية التي أنجزها الباحث مقارنة بالمقاربات التي ينجزها عادة دارسو النصوص من أدباء وأنثروبولوجيين هو جمعها بين البعدين الدياكروني والسانكروني. فالكرامة هنا لا تدرس لذاتها أو اعتماداً على طبيعة العلاقات بين أجزائها ومكوناتها،

بل تدرس في علاقتها بالسيرورة التاريخية لمنتجها في علاقتهم بالمجتمع الذي يحتضنهم.

وهكذا، فإن الفكر الصوفي في نظر الباحث هو برنامج سياسي بديل توخى من ورائه أصحابه إصلاح المجتمع. وما دام أن المبادرات الصوفية طغى عليها الطابع الفردي فضلاً عن إتسامها بالإنعزالية، فإن مجابهة سلطة منظمة تتوفر على عدة أجهزة للقمع كان أمراً مستحيلاً. لهذه الأسباب وغيرها فضل الأولياء والمتصوفة اللجوء إلى منطق التوعية عن طريق الكرامة التي يبدو ظاهرها مسالماً، غير أن باطنها يخترن رفضاً مطلقاً للسلطة وللمجتمع الذي ترعاه.

وبقراءة الرموز التي تتضمنها الكرامات يتضح أن المتصوفة سعوا فعلاً إلى بعث مجتمع جديد يكون نقيضاً للمجتمع القائم الذي استفحلت أزمته. ومن بين الرموز الواردة في كرامات متصوفة العصر الوسيط يذكر المؤلف الحج. ذلك أن العديد من المتصوفة يدشنون حياة الزهد والتصوف بالحج، فما هي الدلالة الرمزية لفريضة الحج؟ يقول المؤلف: «إن الحج في الكرامة هو بمثابة تجديد لقوى روحية، ومرحلة التطور نحو النضج والكمال، وهو في الوقت ذاته وجه لتجربة التكامل ورحيل عن الذنوب، رحيل إلى الله، إلى التطهر وطموح إلى إنبعاث جديد، فورود الحج في الكرامات يعكس رغبة المتصوفة في تطهير الإنسان المعول عليه في المجتمع الجديد» (ص 143).

نفس القول ينطبق على عنصر الماء الذي يرد بشكل مكثف في الكرامات، فهو يرمز إلى التطهر وإزالة النجاسة بمعناها المادي والروحي. والماء في حد ذاته رمز للحياة الجديدة، وإعداد للحياة الطاهرة الخالية من الشوائب. كما أن المشي فوق ماء البحر الذي يرد بعدد من النصوص المنقبة، إنما هو تعبير عن رغبة الولي في الدخول في بحر الحياة النقية. فماء البحر رمز لاستمرار الحياة الطاهرة ونجاة للراغب في الخلاص. ونفس المنطق ينسحب على كرامة طي المسافات، فالولي يتمنى أن تقصر

المسافة الزمنية الفاصلة بين المجتمع القائم ومجتمعه المنشود. كما حلل المؤلف ظاهرة إشتغال بعض المتصوفة بصيد الأسماك، مسجلاً أن هذا الاختيار لم يكن عشوائياً، ذلك أن السمكة في التراث العربي الإسلامي تعتبر رمزاً للتجدد والإنبعاث والتطهر من الخطيئة، وقصة النبي يونس تقدم الدليل على صحة هذا التأويل. كذلك الشأن بالنسبة لكرامة تحويل التراب إلى ذهب، فالتحول هنا يتم في اتجاه الأسمى من المعدن الخسيس إلى المعدن النفيس أي من حياة قدرة إلى حياة سامية طاهرة.

4 - المنهج المقارن:

إذا كانت المقارنة ثابتاً من ثوابت كل عمل تاريخي، فإن المؤلف ارتقى بها من مستواها المعروف لدى المؤرخين أي مقارنة الرؤايا بعضها ببعض حول نفس الحدث أو الظاهرة إلى مستوى جعل منها سلاحاً يساعد على إبراز التفاعل الحضاري بين مجتمعات الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط. فالمؤلف إبان بسطه لعادات وتقاليد المجتمعين المغربي والأندلسي لم يكتف بتتبع مظهراتها في المجتمعين المذكورين، بل تتبع جذورها للوقوف على ينابيعها الأولى. وقارئ الكتاب سيعثر، ولا شك، على أمثلة متعددة لهذا التقصي. فعلى سبيل المثال - لا الحصر - لاحظ المؤلف أن المجتمع الأندلسي يحتفل بمجموعة من الأعياد والمناسبات لا تنتمي إلى روزنامة الأعياد الإسلامية، الأمر الذي حتم عليه البحث عن أصولها ومرجعياتها الحضارية. ومن هذه الأعياد: عيد النيروز (عيد فارسي)، عيد العنصرة (عيد مسيحي) وعيد ليلة العجوز (عيد مسيحي).

هذه إذن هي أهم المناهج التي وظفها الباحث إبراهيم القادري بوتشيش لمناقشة عناصر موضوعه الغني والمتشعب. على أنه إعتد أيضاً على المنهج الوصفي الذي لم نفرد له حيزاً خاصاً، منطلقين من أن المنهج الوصفي هو منهج توأم للمنهج التاريخي. فعملية الوصف تعد من أولى العمليات التي ينجزها المؤرخ قبل أي تركيب أو تنظير. وأخيراً، فإن إعتداد المؤلف على مقاربات متعددة لتفسير الظواهر المدروسة يمكن

إعتباره مشروعاً طموحاً لرؤية التاريخ بمنظور جديد، نتمنى صادقين أن تعمل أجيال الباحثين الشباب على تكريسه وتعميقه.